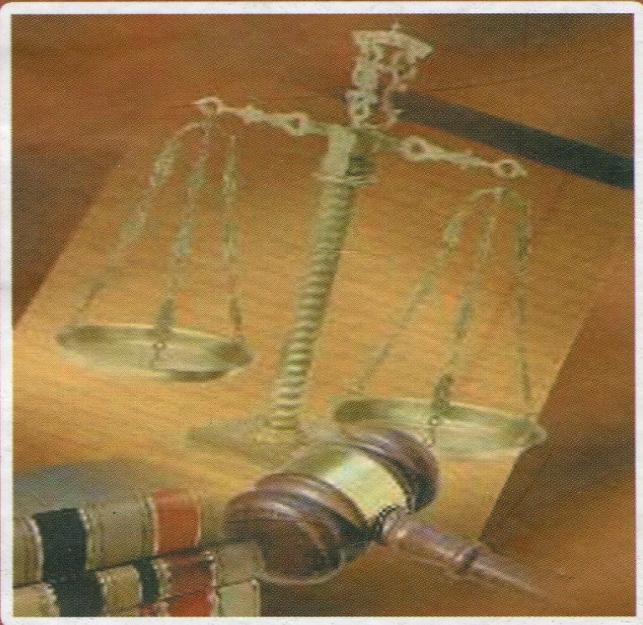


الافتراضي

والوسائل الالكترونية الحديثة



دكتور

الأنصاري حسن النيداني
أستاذ قانون المرافعات
كلية الحقوق - جامعة بنها



دار الجامعة الجديدة

١٥٣٨

فهرس

١	١ - أهمية الكتابة في الشريعة
٢	٢ - أهمية الكتابة في القانون المصري
٢	٣ - الكتابة والورق
٤	٤ - الكتابة الالكترونية
١٠	فصل تمهيدي
	تعريف المحررات والتوقیعات الالكترونية وأنواعها
١٠	
١٠	أولاً: تعريف المحرر الالكتروني
١١	ثانياً: تعريف التوقيع الالكتروني
١٢	ثالثاً: أنواع التوقيع الالكتروني
٣١	الفصل الأول
٣١	المحرر والتوقیع الالكتروني كدليل إثبات
٣١	تقسيم
٣١	المبحث الأول
	حجية المحررات الالكترونية في الإثبات قبل صدور
٣١	قانون التوقيع الالكتروني
٣١	تمهيد
٣٢	أ- لا يجوز للأطراف الاتفاق على الإثبات بوسيلة لا يقرها القانون
٣٧	ب- الأصل أنه يجوز للخصم أن يثبت حقه بما يشاء من طرق الإثبات المقررة قانونا
٣٩	ج- يجوز للخصم النزول بإرادته المنفردة عن أي طريق من طرق الإثبات
٣٩	د- يجوز للأطراف الاتفاق على تعديل قواعد الإثبات التي لا تتعلق بالنظام العام.
٤٢	هـ- اتفاق الأطراف على الإثبات بالطريق الالكتروني
٤٥	و- مدى اعتبار الكتابة الالكترونية مبدأ ثبوت بالكتابه
٤٧	المبحث الثاني
	حجية المحررات الالكترونية في الإثبات في ظل قانون

التوقيع الإلكتروني	٤٧
تمهيد	٤٧
المطلب الأول	٤٩
مدى النفاذ التلقائي لقانون التوقيع الإلكتروني	٤٩
١- مدى اشتراط موافقة الأطراف على تطبيق قانون التوقيع الإلكتروني في النظم القانونية المقارنة	٤٩
٢- مدى اشتراط موافقة الأطراف على تطبيق قانون التوقيع الإلكتروني في القانون المصري	٥٣
أ- الاتفاق على استبعاد تطبيق قانون التوقيع الإلكتروني	٥٤
ب- الاتفاق على تطبيق قانون التوقيع الإلكتروني	٥٥
ج- سكوت الأطراف	٥٥
المطلب الثاني	٥٨
الشروط الواجب توافرها في كل من المحرر والتوقيع الإلكتروني وسلطة المحكمة إزاءها	٥٨
تقسيم	٥٨
الفرع الأول	٥٨
الشروط الواجب توافرها في المحرر الإلكتروني	٥٨
١- مدى توافر شروط الكتابة في المحرر الإلكتروني	٥٨
الشرط الأول: أن تكون الكتابة مفروعة	٥٩
الشرط الثاني: أن تكون الكتابة مستمرة	٦٢
الشرط الثالث: أن تكون الكتابة غير قابلة للتعديل	٦٤
٢- دور القاضي في التحقق من شروط صحة المحرر الإلكتروني ومدى رقابة النقض	٦٧
الفرع الثاني	٦٩
الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني	٦٩
تمهيد(الشروط الواجب توافرها في التوقيع التقليدي)	٦٩
١- مدى توافر هذه الشروط في التوقيع الإلكتروني	٧٥
الشرط الأول:- ارتباط التوقيع بصاحبها	٧٧
الشرط الثاني:- سيطرة الموقع وحده على الوسيط الإلكتروني	٨٢

الشرط الثالث:- ارتباط التوقيع بالمحرر الالكتروني	٨٧
٢- دور القاضي في التحقق من شروط صحة التوقيع ومدى رقابة	
النقض	٨٩
الفصل الثاني	٩٠
سلطة المحكمة إزاء المحرر أو التوقيع الالكتروني	٩٠
مبحث تمهيدى	٩٠
سلطة المحكمة بالنسبة للمحرر الورقى أو التقليدى	٩٠
١- الحكم بصحة التوقيع في المحرر الورقى أو التقليدى دون الإحاله للتحقيق	٩٠
٢- سلطة المحكمة في استبعاد المحرر الورقى أو إنقاذه قيمة فى الإثبات .	٩٢
٣- سلطة المحكمة في دعوة الموظف أو الشخص الذى قام بتحرير المستند	٩٣
٤- سلطة المحكمة في رد المحرر أو بطلاهه ولو لم يدع أمامها بالتزوير	٩٤
٥- سلطة المحكمة في الإحاله إلى التحقيق	٩٦
٦- اختلاف الوضع بالنسبة للمحررات الالكترونية	٩٨
المبحث الأول	٩٩
سلطة المحكمة في تقدير قيمة المحرر والتوفيق الالكتروني الآمن	٩٩
أ- أساس قيام قرينة صحة المحرر والتوفيق الالكتروني	١٠١
ب- شروط قيام قرينة صحة المحرر والتوفيق الالكتروني	١٠٣
ج- الآثار التي تترتب على قيام قرينة صحة المحرر والتوفيق الالكتروني	١٠٧
د- قرينة الصحة هي قرينة بسيطة قابلة لإثبات العكس	١١٠
هـ- قيام قرينة صحة التوفيق أو المحرر الالكتروني لا تنتفي مسئولية المحتاج بالتوقيع إذا أخل بأحد الواجبات التي فرضها قانون التوفيق الالكتروني	١١١

١١٤	المبحث الثاني
	سلطة المحكمة في تقدير قيمة المحرر والتوفيق
١١٤	الإلكتروني غير الآمن
١١٤	أ- عند الاتفاق على الإثبات بهذه المحررات التي لا تتوافق فيه الشروط التي تتطلبها قانون التوقيع الإلكتروني
١١٧	ب- في المسائل التجارية
١١٨	ج- مدى اعتبار المحرر الإلكتروني الذي لا تتوافق فيه الشروط كمبدأ ثبوت بالكتابة أو كفرينة في الإثبات
١١٩	د- مدى إمكان اعتبار التوقيع الإلكتروني غير الآمن دليلاً لإثبات كامل.
١٢٤	المبحث الثالث
١٢٤	سلطة المحكمة في تقدير قيمة المحرر الإلكتروني الرسمي في الإثبات
١٢٤	تمهيد
١٢٨	١- تتمتع المحرر الإلكتروني الرسمي بذات حجية المحرر الورقي الرسمي
١٢٨	٢- حجية المحرر الرسمي الإلكتروني
١٢٩	٣- حجية الصور أو المستخرجات الإلكترونية
١٣٢	المبحث الثالث
١٣٢	سلطة المحكمة عند الطعن بتزوير في المحررات الإلكترونية
١٣٢	أولاً: المقصود بالإدعاء بتزوير
١٣٤	أ- الإدعاء الجنائي بتزوير المحرر الإلكتروني
١٣٥	ب- الإدعاء المدني بتزوير المحرر الإلكتروني
١٣٦	ثانياً:- إجراءات الإدعاء بتزوير
١٣٦	١- تقديم الإدعاء بتزوير:
١٣٧	أ- التقرير بتزوير:
١٣٧	ب- تسليم المحرر المطعون فيه لقلم الكتاب:
١٣٩	٢- ميعاد الإدعاء بتزوير المحرر أو التوقيع الإلكتروني

٣- إعلان الخصم بشواهد تزوير المحرر أو التوقيع الإلكتروني ونوع التحقيق المطلوب لإثباته	١٣٩
ثالثاً: تحقيق الإدعاء بتزوير المحرر أو التوقيع الإلكتروني	١٤٠
رابعاً: الحكم في الإدعاء بتزوير المحرر أو التوقيع الإلكتروني	١٤١
١٤٥	المبحث الرابع
١٤٥	تعارض الأدلة الكتابية وسلطة المحكمة في الترجيح
١٤٥	تمهيد
١٤٥	١- التعارض بين محرر ورقي ومحرر الكتروني
١٤٨	٢- مدى جواز إثبات عكس الكتابة الإلكترونية بأي طريق من طرق الإثبات
١٥٠	المبحث الخامس
١٥٠	مدى سلطة المحكمة في إلزام الخصم بتقديم محرر الكتروني تحت يده
١٥٥	الفصل الثالث
١٥٥	المحرر الإلكتروني كشكل التصرف القانوني
١٥٥	دور المحكمة إزاءه
١٥٦	المبحث الأول
١٥٦	مدى صلاحية الكتابة الإلكترونية كشكل للتصرف القانوني
١٥٦	١- متى تكون الكتابة مطلوبة لصحة العمل ودور القاضي في ذلك
١٥٦	أ- إذا نص القانون على وجوب الكتابة
١٥٩	ب- إذا اتفق الأطراف على الكتابة لانعقاد العقد ودور القاضي في تفسير هذا الاتفاق
١٦٣	٢- نوع الكتابة المطلوبة كشكل للتصرف القانوني
١٦٥	٣- هل الوسائل الإلكترونية صالحة للقيام بالتصرفات الشكلية.
١٧٥	٤- سلطة المحكمة في تفسير الشك فيما إذا كانت الكتابة المطلوبة هي الكتابة العادية أم الكتابة الإلكترونية

١٧٨	المبحث الثاني
١٧٨	مدى جواز استخدام الطرق الالكترونية لإبرام التصرفات الرسمية
١٧٩	١- مدى جواز إبرام التصرفات الرسمية في شكل الكتروني
١٨٢	٢- الشروط الواجب توافرها في المحرر الالكتروني الرسمي
١٨٣	الشرط الأول:- يجب أن يكون محرره موظفا عاما
١٨٣	الشرط الثاني:- صدور المحرر من الموظف في حدود سلطته وأختصاصه
١٨٤	الشرط الثالث:- مراعاة الأوضاع القانونية في تدوين المحرر الرسمي
١٨٥	الشرط الرابع: توقيع كل من الموظف وأصحاب الشأن على المحرر
١٨٥	أ- فبالنسبة لتوقيع الموظف العام
١٩٠	ب- فيما يتعلق بتوقيع الأطراف أو الشهود
١٩١	الشرط الخامس: حفظ المحرر الرسمي الالكتروني
١٩٢	جزاء الإخلال بشرط من الشروط السابقة:
١٩٣	دور القاضي في التحقق من توافر هذه الشروط في المحرر الالكتروني الرسمي
١٩٥	الفصل الرابع
١٩٥	الأعمال الالكترونية الإجرائية
١٩٥	تمهيد
٢٠٠	الشروط الواجب توافرها في العمل الإجرائي الالكتروني
٢٠٢	الشرط الأول: ضرورة موافقة المرسل إليه صراحة على التعامل بالطريق الالكتروني
٢٠٢	الشرط الثاني: يجب بيان التاريخ والساعة التي تم فيها إرسال الرسالة الالكترونية
٢٠٣	الشرط الثالث: ضرورة استخدام إجراءات فنية آمنة لإنشاء المحرر والتوفيق الالكتروني
٢٠٤	الخاتمة

١٧٨	المبحث الثاني
١٧٨	مدى جواز استخدام الطرق الالكترونية لإبرام التصرفات الرسمية
١٧٩	١- مدى جواز إبرام التصرفات الرسمية في شكل الكتروني
١٨٢	٢- الشروط الواجب توافرها في المحرر الالكتروني الرسمي
١٨٣	الشرط الأول:- يجب أن يكون محرره موظفا عاما
١٨٣	الشرط الثاني:- صدور المحرر من الموظف في حدود سلطته وأختصاصه
١٨٤	الشرط الثالث:- مراعاة الأوضاع القانونية في تدوين المحرر الرسمي
١٨٥	الشرط الرابع: توقيع كل من الموظف وأصحاب الشأن على المحرر
١٨٥	أ- فبالنسبة لتوقيع الموظف العام
١٩٠	ب- فيما يتعلق بتوقيع الأطراف أو الشهود
١٩١	الشرط الخامس: حفظ المحرر الرسمي الالكتروني
١٩٢	جزاء الإخلال بشرط من الشروط السابقة:
١٩٣	دور القاضي في التحقق من توافر هذه الشروط في المحرر الالكتروني الرسمي
١٩٥	الفصل الرابع
١٩٥	الأعمال الالكترونية الإجرائية
١٩٥	تمهيد
٢٠٠	الشروط الواجب توافرها في العمل الإجرائي الالكتروني
٢٠٢	الشرط الأول: ضرورة موافقة المرسل إليه صراحة على التعامل بالطريق الالكتروني
٢٠٢	الشرط الثاني: يجب بيان التاريخ والساعة التي تم فيها إرسال الرسالة الالكترونية
٢٠٣	الشرط الثالث: ضرورة استخدام إجراءات فنية آمنة لإنشاء المحرر والتوقيع الالكتروني
٢٠٤	الخاتمة